



## رأي للأهرام

١٥ مايو

### وتصحیح مسار الثورة

تحتفل مصر اليوم بمرور عام على حركة التصحيح التي أدخلها الرئيس السادات على مسار الثورة ، باستبعاد مراكز القوى ، وبتأكيد سيادة القانون ، وبالعمل على أن يكون للمؤسسات الدستورية والسياسية ، الكلمة الفصل في تقرير مجريات المجتمع ، شرطا لا ينافي منه إذا أريد للمؤسسات أن تنهض بدورها الديمقراطية الكامل في مواجهة تحديات المرحلة ، ومواصلة مسيرة الثورة قدما الى الامام ، في طريق التحرر الوطني والتحول الاجتماعي على هد سواء .

والواقع ان حركة مايو قد اكسدت مجموعة من القيم ، حاولت قوى مختلفة التناول عليها ، وحاولت تجاهلها والخروج عليها ، وانكارها كيماديه اساسية من مبادئ الثورة ، وكضروقات لاغنى عنها للتحشد الشامل الذي تقتضيه المواجهة

مع العدو ، وتعبئة كل طاقات المجتمع القائمة والكامنة لهدف المعركة ، وتحقيق التزاوج الامثل بين الممارسة الديمقراطية وهدف الاشتراكية ، بين مقتضيات النضال الوطني من اجل تحرير الارض ، ومقتضيات النضال الاجتماعي من اجل مواصلة عملية التنمية ، مع توفير الضمانات للجميع المواطنين ، وارساء الضمانات للفرد ، في حدود ما يحقق اهداف المجتمع ، ويزيل عنه ما يعترض طريقه الى الامام .

ومن المحقق ان هذه القيم والمبادئ التي وجدت تعبيرا واضحا ومركزا عنها في الدستور الدائم وبرنامج العمل الوطني ، ليست استمرارا وتكريسا فحسب للقيم والبيادى التي ارسنتها وثائق الثورة الاساسية الكبرى ، وفي مقدمتها الميثاق وبيان ٢٠ مارس ، بل تشكل فوق ذلك اساسا للاسترشاد به من اجل دعم الوحدة الوطنية ، وتعزيز الجبهة الداخلية ، وتحديد ابعاد الترابط القومى ، كمنطلق لمواجهة الانتصاب الصهيونى ، وبناء دعائم الدولة الحديثة ، ومواكبة خصائص العصر ، في وقت لا يرحم التخلف ، ولا يفتقر اى قصور ، ويتطلب جهدا مكثفا ومتصلا وبقظة لاتراخى فيها للصوصد في وجه التحديات ، وتخطى العوائق على اختلاف نوعياتها التي تعترض طريق التقدم والنصر □